



بقلم: عروبة معين عايش

سوق العراق للأوراق المالية.. نموذج لتطبيق معايير الحوكمة

حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، مما أدى إلى تطور مفهوم الحوكمة. وفي العراق يمكن اعتبار الوحدات الاقتصادية المساهمة الأرض الخصبة لاستيعاب حوكمة الشركات وإنجاحها بأوسع مدى ممكن، ويعد سوق العراق للأوراق المالية أنموذجاً لأشكال الوحدات الاقتصادية في تطبيق حوكمة الشركات.

تأسس السوق في 18 أبريل/نيسان 2004، وباشر نشاطه في أول جلسة تداول له في 24 يونيو/حزيران 2004، وتجري خمس جلسات إلكترونية للتداول أسبوعياً، لتداول أسهم 96 شركة مدرجة في السوق، عن ستة قطاعات تشمل: المصارف، والتأمين، والخدمات، والصناعة، والفنادق، والسياحة، والزراعة. وكل ذلك يقود إلى تساؤل مهم: ما الذي يجب عمله لإقناع الوحدات الاقتصادية بأهمية تطبيق حوكمة الشركات؟. نجد من الضروري توضيح المزايا التي سيحصل عليها جميع الأطراف المستفيدة من المكاسب التي يتم تحقيقها عند تحسين ممارسات حوكمة الشركات وهي كالاتي:

1. الوحدة الاقتصادية ستستفيد من خلال

قادت العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تبني الكثير من دول العالم مفهوم الاقتصاد الحر، وإلى فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات المساهمة - لاسيما الشركات المدرجة في الأسواق المالية - أرباحاً مناسبة تجعلها قادرة على توسيع نشاطاتها وخلق فرص استثمارية جديدة، مقابل امتلاكها القدرة على مواجهة المنافسة الشديدة وجذب رءوس الأموال الضخمة التي تتعدى حدود الإمكانيات التقليدية لمصادر التمويل، مع تفهم وإدراك أصحاب المصلحة في تلك الشركات والقائمين على إدارتها إلى أن الفشل في الحصول على رءوس الأموال المطلوبة يهدد وجود الشركات ذاتها، ويمتد أثره سلبياً إلى أسواق رأس المال واقتصاديات البلدان التي تنتمي إليها.

وقد كان للأزمات المالية والانهيئات الأخيرة الأثر السيئ في أن تتسم عملية جذب المستويات الكافية لرءوس الأموال بقدر كبير من الصعوبات، الأمر الذي دفع بالجهات ذات الصلة - على المستويين الوطني والدولي - إلى إجراء الدراسات والفحوصات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث الأزمات المالية، واقتراح السبل الكفيلة لحماية

**اختصاص
محاسبة/
معهد الإدارة
التقني**

بورصة العراق
IRAQ STOCK EXCHANGE



“

تحسين ممارسات حوكمة الشركات يؤدي إلى نتائج يستفيد منها جميع الأطراف: الوحدات الاقتصادية.. خفض تكلفة رأس المال وتحسين مستوى الأداء.. صغار حملة الأسهم.. ارتفاع قيمة الأسهم في أسواق الأوراق المالية.. كبار حملة الأسهم.. يصبحون أكثر ثراء عن طريق التحسن الذي يطرأ على قيمة الوحدة الاقتصادية.. تحسين درجة الاستقرار الاقتصادي.

”

- من خلال الصحف الرسمية أو القنوات الفضائية، أو عبر شبكة الإنترنت.
3. تزويد حملة الأسهم - مجاناً - بالوثائق والمعلومات ذات الصلة بالمواضيع التي سيتم مناقشتها، والقرارات التي سيتم اتخاذها في الاجتماعات السنوية للهيئة العامة قبل مدة كافية من موعد انعقادها.
4. إدارة الاجتماعات السنوية للهيئة العامة على النحو الذي يسمح لحملة الأسهم بالتعبير عن آرائهم، والتأكد من القضايا التي لها تأثير مادي في استمرار ملكيتهم لأسهم الشركة ومستقبل استثماراتهم فيها.
- ثانياً: معايير حوكمة الشركات ذات الصلة بأصحاب المصلحة كالعاملين ومجلس الإدارة.
- وضع سياسات محددة في مجال المكافآت الممنوحة للعاملين في الشركات المعنية، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون بعض مكونات تلك المكافآت في شكل أسهم، مما يخلق لدى أولئك العاملين الحافز للعمل بما ينسجم مع مصالح تلك الشركات ومصالح حملة أسهمها.
1. تبني الآليات التي تمكن العاملين في الشركات المعنية من إيصال التقارير

- خفض تكلفة رأس المال وتحسين مستوى الأداء.
2. صغار حملة الأسهم سيستفيدون من خلال تحقيق زيادة في القيمة السوقية للأسهم، وارتفاع قيمة هذه الأسهم في أسواق الأوراق المالية.
3. كبار حملة الأسهم المسيطرين على الوحدة الاقتصادية قد يصبحون أكثر ثراء عن طريق التحسن الذي يطرأ على قيمة الوحدة الاقتصادية.
4. الدولة ستستفيد من خلال تحسين درجة الاستقرار الاقتصادي وكافة الفوائد المترتبة على هذا الاستقرار.
- وتعد الأنظمة والقوانين التشريعية من الآليات الخارجية والمؤثرة والمهمة جداً في تنفيذ حوكمة الشركات، وفي العراق يمكن اعتبار قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004، وقانون البنك المركزي العراقي، وقانون المصارف، من الأنظمة التشريعية المحلية الداعمة لتطبيق حوكمة الشركات، ولكن هناك معايير مقترحة لحوكمة الشركات على الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي تعد مكملة للنصوص الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطات السوق المذكورة أعلاه. هذا وتتركز المعايير المقترحة لحوكمة الشركات في هذا المجال على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة كالإدارة وفقاً لما يلي:
- أولاً: معايير حوكمة الشركات ذات الصلة بحقوق حملة الأسهم.
- يتمتع حملة الأسهم في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بحقوق متساوية في التأثير في أعمال ونشاطات تلك الشركات، وبمقدار ملكيتهم فيها، فضلاً عن حق المعاملة المتوازنة بين حملة الأسهم المؤسسين من جهة، وصغار حملة الأسهم من جهة أخرى، وذلك بموجب نصوص المواد ذات الصلة والواردة في قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وتتركز المعايير المقترحة لحوكمة الشركات في هذا المجال على ما يأتي:
1. إعداد قائمة بكافة حقوق حملة الأسهم الواردة في القانون المذكور، والتعليمات أو النظام الداخلي للشركة، وذلك لأهمية هذه القائمة في زيادة وعي وإدراك كل من إدارة الشركة وحاملي أسهمها بحقوق حملة الأسهم.
2. دعوة حملة الأسهم كافة إلى الاجتماعات السنوية للهيئة العامة في الوقت المناسب،

**يمكن اعتبار
الوحدات
الاقتصادية
المساهمة في
العراق الأرض
الخصبة
لاستيعاب
حوكمة
الشركات
وإنجاحها
بأوسع مدى
ممكن، ويعد
سوق العراق
للأوراق
المالية
أنموذجاً
لأشكال
الوحدات
الاقتصادية في
تطبيق حوكمة
الشركات.**



- المالية إلى مجلس الإدارة وبشكل منتظم وبصفة دورية، بهدف المحافظة على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.
2. بناء علاقات تستند إلى المصادقية بين الشركات المعنية وبين أصحاب المصلحة العاملين فيها.
 3. يكون غالبية الأعضاء في تشكيلة مجلس الإدارة من الأعضاء الذين يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية ويمتلكون الخبرات المالية والمحاسبية.
 5. تقع على عاتق مجلس الإدارة في الشركات المعنية مسؤولية اختيار وتعيين الأشخاص لتولي منصب المدير التنفيذي، مستندة إلى ما يملكه من مهارات ومؤهلات كافية في هذا المجال.
- وهذه دعوة لهيئة الأوراق المالية في العراق إلى تطوير وتقديم إطار عمل لمبادئ الحوكمة للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، بما يتوافق مع المعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، بهدف بناء ثقة المستثمرين في الأسواق المالية وفي الشركات المسجلة.

